# العلاقات اليابانية–الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21:

## دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003

أ. لزهر مروك كلية علوم الإعلام والإتصال. جامعة الجزائر3

**ملخص**

لعبت العديد من التحولات التي شهدتها اليابان مع مطلع القرن الحادي والعشرين على المستويين الداخلي والخارجي دورا في إحداث تأثيرات كبيرة على تطورات واتجاهات العلاقات اليابانية – الشرق أوسطية.

فقد انتهجت اليابان رؤية جديدة في علاقاتها مع الدول الشرق أوسطية، أعطت فيها الأهمية لاستخدام الأداة العسكرية في حل أزمات المنطقة، واعتمدت سياسة التنسيق المحكم مع الولايات المتحدة في هذا المجال. كما ركزت كل جهودها السياسية والدبلوماسية على حماية وضمان مصالحها الحيوية في هذه المنطقة. وانعكس ذلك على مضمون العلاقات اليابانية الشرق- أوسطية كما اتضح خلال الحرب على العراق عام 2003.

**الكلمات الدالة:** اليابان، الشرق الأوسط، العلاقات، العراق، الحرب.

**ABSTRACT**

Since the end of the 20 the century, various changes or rather transformations both at domestic and regional levels ,played a great role in shaping Japanese-Middle East relations ending in a new vision of Japanese policy towards the area. The new Japanese approach appeared especially in adopting military means in the process of settling the Middle East crisis and in advancing forward stronger coordination with US policy in the region as well as devoting greater political and diplomatic efforts to maintain Japan’s vital interests in the Middle East zone. The new developments in Japan’s policy towards the Middle East appeared in a clear manner in the occupation of Iraq (2003).

**مقدمة**

شهدت العلاقات اليابانية الشرق أوسطية مع مطلع القرن الحادي والعشرين تطورات معتبرة ونقلة نوعية تحت تأثير عدة محددات اقتصادية وسياسية وأمنية.

كما كان للتحولات التي شهد نمو اليابان على المستويين الداخلي والإقليمي دورًا في التأثير على رؤية اليابان لأهمية العلاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط، حيث تخلت عن سياستها التقليدية القائمة على إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية على حساب القضايا الأمنية و السياسية وعلى

استخدام الأدوات السلمية ورفض استخدام القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية. وبدأت اليابان في انتهج رؤية جديدة كان لها بالغ التأثير على تطورات واتجاهات العلاقات اليابانية – الشرق أوسطية كاستخدام الأداة العسكرية والتنسيق التام مع الولايات المتحدة في المنطقة.

وشكلت الحرب على العراق الفرصة المناسبة لليابان لوضع هذه الرؤية الجديدة موضع التنفيذ، كما سنبينه في هذا المقال.

**أولا: محددات ومرتكزات العلاقات اليابانية– الشرق أوسطية**

تحلل دراستنا محددات العلاقات اليابانية–الشرق أوسطية، على أساس الخلفية العلمية التي ترى أن العلاقات الدولية "لا تخضع في مجمل تفاعلاتها لتأثير عامل واحد من العوامل الفاعلة فيها، وأنه ليس بمقدور أحد هذه العوامل أن ينفرد بنفسه ليشكل لوحده أداة فاعلة تتحدد من خلاله هذه العلاقات"[1]، وإنما هناك فواعل تلعب دورًا ولو بشكل نسبي من عامل لآخر. فالعلاقات اليابانية–الشرق أوسطية تخضع في تفاعلاتها وتطوراتها إلى جملة من المحددات المؤثرة فيها والمتحكمة في استمرارها وتطوراتها.

إن دراسة العلاقات اليابانية–الشرق أوسطية تستلزم بداية دراسة وفهم مكانة وأهمية منطقة الشرق الأوسط في المدركات الاستراتيجية لصانع القرار في اليابان ومدى اهتمامه بها. ذلك أن المنظور الياباني لأهمية المنطقة يتحدد وفق جملة من المحددات الجيوبوليتيكية والسياسية والاقتصادية والحضارية وغيرها. **1ـــ المحدد الجيوبوليتيكي**

يأتي في مقدمة محددات العلاقات اليابانية–الشرق أوسطية، المحدد الجيوبوليتيكي الذي يعكس الأهمية الجغرافية لموقع الدول بأبعاده الإستراتيجية والتأثير المتبادل بين الأرض والسكان[2]. مما يضفي أهمية خاصة على مكانة الدولة على الساحة العالمية.

فالأهمية الجيو بوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط تنبع من موقعها الجغرافي المميز والمؤثر، إلى جانب الثروات والموارد التي تتوفر عليها. فالموقع الجغرافي أعطى للمنطقة شخصية مميزة ومكانة ودورًا على الساحة العالمية، فالتطورات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة عززت من القيمة السياسية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وأصبحت من جديد في قلب التجاذبات العالمية وتنافس القوى الدولية الكبرى.

فالجغرافيا بصفة عامة تُعد من العوامل المادية الدائمة والمؤثرة في وزن منطقة الشرق الأوسط وتعد من أكثر مقومات ثباتًا خاصة وأنها شكلت عامل جذب للقوى الكبرى للبحث على مناطق نفوذ لها في المنطقة[3].

والشرق الأوسط يعد منطقة تتميز بموقع جيو بوليتيكي بالغ الأهمية، حيث يتحكم في مضايق وممرات مائية دولية تشكل شريانًا للتجارة العالمية، وشكل موقعها نقطة جذب للتنافس العالمي عليها، فهي بمثابة همزة وصل بين قارات آسيا وأوربا وإفريقيا ومعبرًا مهم، يطل على بحرين هامين وهما البحر العربي وخليج عدن من الجنوب والبحر الأحمر من الغرب، وشكل هذان البحران طريقا حيويًا للملاحة الدولية مما استقطب أنظار القوى الكبرى[4].

وانطلاقا من تأثير النظام الجغرافي في استقطاب الاستراتيجية الدولية إزاء منطقة الشرق الأوسط تتبين الأهمية الاستراتيجية لما فوق العادة لهذه المنطقة التي تقع في قلب العالم وازدادت أهميتها مع تنامي المصالح الدولية بها، فانتقلت منطقة الشرق الأوسط من مكانة موقعية تربط الشرق بالغرب إلى منطقة اقتصادية بالغة الأهمية لكل النظام الدولي، فهي فعلاً حلقة اتصال بين الشرق والغرب عبر مسالك برية ونهرية وتحولت إلى مجال حيوي للنظام الدولي المعاصر[5].

لقد جعلت الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون يقول " أن مراقبة الشرق الأوسط تشكل مفتاح مراقبة العالم "[6].

وتبرز هذه الأهمية أيضا أنه عند اندلاع الأزمات والحروب في المنطقة فإنها تكون في صلب اهتمامات كل دول العالم، وأن عدم استقرار المنطقة يكون في مقدمة مخاوف القوى العالمية الكبرى، وكانت أزمة الخليج عام 90 أبرز مثال على الأهمية المنفردة لمنطقة الشرق الأوسط في السياسات العالمية ومصالح القوى الكبرى فكانت تأثيراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية مختبرًا لنفوذ القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[7].

فالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تبرزها العناصر التالية:

- الاتساع المكاني
- الكتلة البشرية الهائلة
- صلاحية الأجواء للملاحة والطيران.
- امتداد طول السواحل على البحار والمحيطات مع وجود الموانئ.

❖ التحكم في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية[8].

فمضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي ببحر عمان في المحيط الهندي، يمر عبره يوميًا ما بين 15 إلى 16 مليون برميل يوميًا ويعد النقطة الإستراتيجية الأكثر أهمية في العالم من حيث حجم وعدد الناقلات العملاقة التي تعبره. وتذهب إلى أوروبا وآسيا وخاصة اليابان والصين وكوريا الجنوبية، فمضيق هرمز يعد ممرًا حيويًا للاقتصاد العالمي[9].

فالأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز تحتل مكانة عالمية ودرجة متقدمة على الصعيد الدولي مع ازدياد أهمية منطقة الشرق الأوسط وازدياد الحاجة الدولية لها، فالإمدادات النفطية عبر المضيق تصل إلى 40 % من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية، فالسعودية تصدر عبره 80 % والعراق 98 % والإمارات 99 % والكويت 100 % مع البحرين، وإيران 90 %[10]. فالمضيق يُشكل ممرًّا بالغ الحيوية للصادرات النفطية لهذه الدول[11].

فالموقع الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط أعطى لها أهمية وثقلاً كبيرين على الساحة العالمية خاصة أنها همزة وصل بين ثلاث قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا وأرضًا لثلاث حضارات المسيحية والإسلام والأرثوذوكسية[12].

وظلت المنطقة مركزًا للتنافس الجيو إستراتيجي بين القوى الكبرى لأهمية ثرواتها الإستراتيجية، كالنفط الذي يعتبر عصب الاقتصاد العالمي وحاجة ماسة للدول الصناعية الكبرى وخاصة اليابان. كما أن المنطقة تعد نقطة حساسة في ميزان القوى في البحر المتوسط والخليج العربي والمحيط الهادي باعتبارها حلقة ربط بين القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا[13].

وقد أبرز الوزير الأول الياباني السابق **ريوتارو هاشيموتو** في خطاب له بمناسبة افتتاح جسر قناة السويس الذي ساهمت اليابان في بناءه في 9 أكتوبر 2001، الرؤية اليابانية لأهمية الموقع الجيو استراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط باعتباره نقطة ربط بين القارات آسيا وأوروبا وإفريقيا وكذلك بين الحضارات[14]، وأنها منطقة تتحكم في ممرات مائية بالغة الأهمية والحيوية للتجارة العالمية وللاقتصاد العالمي.

فقد اعتبر **هاشيموتو** أن قناة السويس لديها مكانة خاصة في الذاكرة التاريخية لليابان، فالربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر تعود إلى عهد الفراعنة منذ 4 آلاف سنة، فإن إفتتاح القناة سنة 1869 شكل زواجًا بين الشرق والغرب، وكشف **هاشيموتو** أن العلاقات اليابان بقناة السويس

علاقات قديمة، وأن المفكر **يوكيشي فوكوزا** زار السويس والقاهرة والإسكندرية سنة 1862 في طريقه إلى أوربا كعضو في بعثة إلى أوروبا، وتعد هذه زيارة أول ياباني إلى مصر في التاريخ، وأوضح **هاشيموتو**[15] أن أول اليابانيين الذين عبروا قناة السويس كانت بعثة أيواكوزا التي أرسلتها حكومة المايجي إلى أوروبا سنة 1873. فاليابان عاشت تاريخيًا أحداثًا مهمة في ظل تحولها نحو التطور والتقدم وتزامن ذلك مع فتح قناة السويس التي أخذت حيّزًا معتبرًا من الاهتمام الياباني، حيث أدركت اليابان الأهمية المتعددة الأبعاد لمنطقة الشرق الأوسط الحضارية منها وخاصة الجيو إستراتيجية وباعتبارها همزة وصل وعبور بين القارات والشعوب والثقافات والحضارات.

فالمحدد الجيوبوليتيكي للعلاقات اليابانية–الشرق الأوسطية يبرز لنا مدى أهمية وتحكم الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط في المصالح العالمية لليابان، حيث تعتبر ممرًا حيويًا للصادرات والواردات اليابانية وتؤثر في تأمين الإمدادات النفطية والأمن القومي الياباني.

ولهذا ركزت الرؤية اليابانية لأهمية المنطقة الشرق الأوسط على المحدد الجيوبوليتيكي كأحد المحددات الأساسية المحركة لتفاعلات وتطورات العلاقات اليابانية–الشرق الأوسطية.

**2المحدد الاقتصادي**

يلعب المحدد الاقتصادي دورًا بارزًا وعلى درجة عالية من الأهمية والتأثير في العلاقات اليابانية الشرق أوسطية،وذلك للمتغيرات التالية:

1- أن اليابان قوة اقتصادية عظمى بالدرجة الأولى.

2- إن اليابان لديها مصالح اقتصادية حيوية في الشرق الأوسط.

3- أن منطقة الشرق الأوسط ذات ثروات ضخمة ومزايا اقتصادية تستقطب الاهتمام الاقتصادي لليابان.

4- أن العلاقات اليابانية–الشرق أوسطية تتحكم في تطوراتها الأبعاد الاقتصادية.

5- إن المحدد الاقتصادي يؤثر على الرؤية اليابانية لأهمية المنطقة.

إن الاعتماد على المحدد الاقتصادي للعلاقات اليابانية الشرق أوسطية، يبرُز لنا على وجه الأهمية طبيعة المصالح اليابانية في المنطقة وحجمها ووزنها وامتدادها من حيث عامل الزمن، والتي تشكل النواة الصلبة لهذه العلاقات والقاعدة التي تقوم عليها.

وبداية لابد من القول أن العامل الاقتصادي يُعد من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة ومن ثم في تطور العلاقات الدولية، فالقوة الاقتصادية تعني النسبة العالية من الاكتفاء الذاتي وتقديم المساعدات والاستثمارات وغيرها، ومع التطور الكبير في العلاقات الدولية ازدادت المنافسة الاقتصادية بين القوى الكبرى[16]. ومن هنا يأخذ العامل الاقتصادي قوته كمحرك للتفاعلات الدولية ويمثل النفط أحد أبرز مظاهر تأثير العامل الاقتصادي وعلى هذا الأساساعتبر المؤرخ الأمريكي **دانيال يارجين** أن النفط يمثل 10 % من الاقتصاد و90 % من السياسة[17]. وتعكس هذه المقولة مدى أهمية الطاقة باعتبارها عصب الاقتصاد العالمي، فمن يُسيطر على مصادرها يتحكم في نفوذ كبير على بقية الدول المحتاجة لها، وتتجاوز قوة التأثير إلى حد التحكم في أسعارها مما يؤثر حتما على القوى العالمية الكبرى[18].

إن اليابان تستورد المواد الخام من الخارج ثم تقوم بتصنيعها على أعلى مستوى من الجودة،.ثم تقوم بتصديرها إلى الدول الأخرى. وتعد الصادرات السلعية من أهداف السياسة الاقتصادية الخارجية لليابان لتحقيق القوة والنمو الاقتصادي والمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى التوسع الكمي في مجال التجارة[19] بفضل تحرير السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

فاليابان تعد واحدة من أكبر دول العالم استيرادًا للمواد الولية[20] لاعتماد الصناعة اليابانية عليها في ظل ندرة المواد الطبيعية في اليابان، وتشكل الواردات أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية وفي التصنيع من أجل التصدير.

إن المحدد الاقتصادي للعلاقات اليابانية– الشرق أوسطية يبرز من خلال حجم الاعتماد الكبير لليابان على المنطقة لضمان احتياجاتها النفطية، فاليابان تستورد 80 % من احتياجاتها النفطية من منطقة الشرق الأوسط حيث تعتبر هذه الموارد النفطية بالغة الأهمية والحيوية للاقتصاد الياباني ونموه[21]. وعلى هذا الأساس انتهجت اليابان دبلوماسية نشطة لإقامة علاقات قوية مع دول منطقة الشرق الأوسط وأصبحت طرفًا فاعلاً لتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، باعتبارها أكبر ممون للنفط في العالم ومن بينها اليابان[22] ومن هنا يأتي تأثير المنطقة على رفاهية المجتمع الدولي ككل.

فالمحدد الاقتصادي للعلاقات اليابانية– الشرق أوسطية يتضح من خلال المرتكزات التالية:

- اعتماد اليابان شبه الكامل على نفط الشرق الأوسط.
- اعتماد اليابان بنسبة 80 % على المنطقة لسد احتياجاته النفطية.

- إن المنطقة ذات ارتباطات عضوية بالاقتصاد العالمي لضمان مصادر الطاقة[23].

وأصبحت الكتابات الرسمية اليابانية ومنذ سنوات السبعينات من القرن 20 تؤكد على أن منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية معتبرة اليابان كمصدر للطاقة وأن تحقيق التنمية والاستقرار السياسي لها تعد مسألة مهمة لرفاهية اليابان[24].

وعبر الباحث الياباني **توشيو تاوا** مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في وزارة الخارجية اليابانية أن اهتمام اليابان بالشرق الأوسط اهتمام أساسه اقتصادي بالدرجة الأولى وخاصة الدول النفطية التي تستورد منها اليابان 80 % من احتياجاتها النفطية[25] وهي دول الخليج.

وإذا علمنا أن **الولايات المتحدة تعتمد على الشرق الأوسط لضمان** 18 % **من احتياجاتها النفطية ودول الاتحاد الأوربي بنسبة**33 % فإن النسبة العالية لتبعية اليابان تدل على الأهمية الكبيرة للمنطقة[26] بالنسبة للاقتصاد الياباني ورفاهيته.

وعلى أساس هذه المعطيات اعتبر الباحث الياباني **هيروشي شيموزو** أن اليابان تعيش تبعية طاقوية لمنطقة الشرق الأوسط[27]، مع ازدياد معدل الواردات النفطية وارتفاع حجم النفط كمصدر للطاقة في الاقتصاد الياباني.

ومن ناحية أخرى نجد أندول منطقة الشرق الأوسط، حققت معدلات مهمة في النمو الاقتصادي مع ازدياد عدد السكان وتحولت إلى أسواق كبيرة للاستهلاك ووجهة للاستثمارات مما دفع اليابان إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية معها من خلال اتفاقات الشراكة الاقتصادية FPA، واتفاقات التجارة الحرة FTA، واتفاقات الاستثمارات التي تشكل في مجملها أسسا لهذه العلاقات. وأثناء زياراته إلى المنطقة رافق الوزير الأول الياباني عدد كبير من مدراء الشركات اليابانية من مختلف القطاعات الاقتصادية[28].

فالجانب الاقتصادي يمثل جوهر وأساس العلاقات اليابانية- الشرق أوسطية حيث أن تبادل المصالح الاقتصادية شكلت أساس الاعتمادية المتبادلة بين الجانبين ولاسيما النفط الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية لليابان[29].

## 3- المحدد الأمني:

أبرزت التحولات العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة تأثير المحدد الأمني على تطورات العلاقات اليابانية- الشرق أوسطية وعلى رؤية اليابان لأهمية الشرق الأوسط في سلم مصالحها العالمية، وذلك من خلال التطورات التالية:

- الأزمة النووية لكوريا الشمالية وتطوراتها وآثارها على آسيا- الشرقية وعلى الأمن القومي لليابان.
- هجمات 11 سبتمبر وبروز مخاطر الإرهاب العالمي وقيادة الولايات المتحدة للحملة العالمية على الإرهاب.
- مواجهة المجتمع الدولي لمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والبرامج الصاروخية وغيرها.
- الصراعات والتوترات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط.

ويعد الأمن الهاجس الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وارتبطت كل التحديات التي واجهتها المنطقة بمعضلة الأمن وتداعياتها على استقرار المنطقة بصفة عامة[30].

فالاعتماد الياباني الكلي على منطقة الشرق الأوسط لضمان احتياجاتها النفطية، جعل من الاهتمام الياباني بمنطقة الشرق الأوسط في صميم اعتبارات الأمن القومي الياباني وبناء الاقتصاد الياباني،[31] فتأمين الإمدادات النفطية والغازية من منطقة الشرق الأوسط مسألة أخذت أبعادًا أمنية حساسة بالنسبة لليابان.

أولت اليابان أهمية للجانب الأمني في رؤيتها العالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة[32]. ويتمثل المرتكز الأساسي للمحدد الأمني للعلاقات اليابانية الشرق أوسطية في المخاوف اليابانية المستمرة من احتمال توقف الإمدادات النفطية القادمة من الشرق الأوسط مما سيلحق ضررًا كبيرًا بالاقتصاد الياباني.

و من جهة أخرى تزداد خطورة تكديس السلاح في ظل تفاقم الصراعات القائمة في المنطقة[33] تأثيرا على هذه الحالة.

إن معالم المحدد الأمني في الرؤية اليابانية لأهمية ومكانة الشرق الأوسط تتركز على مجموعة من الأسس لعل أهمها:

1-إن المنطقة تواجه تحديات خطيرة من شأنها زعزعة أمنها واستقرارها كانتشار التنظيمات الإرهابية.

2-ارتفاع أعداد اللاجئين جراء الحروب.

3-الأوضاع الخطيرة في سوريا والعراق.

4-ارتفاع التوتر بين السعودية وإيران

5-معضلة السلام في المنطقة.

6-الأوضاع المعقدة في اليمن وأفغانستان.[34]

**4- المحدد السياسي:**

تلعب العوامل السياسية دورًا في التأثير على العلاقات الدولية كالمصالح القومية والمصالح الدبلوماسية والاستقرار والنفوذ وغيرها[35].

و يعد الاستقرار السياسي مرادفا لغياب العنف السياسي بمعنى أن النظام السياسي الذي تسوده قيم السلم واحترام القانون وتلعب فيه المؤسسات دورًا في اتخاذ القرار بعيدًا عن العنف ويشهد تطورات وتحولات، يكون نظامًا مستقرًا[36]. كما أن الاستقرار السياسي يعني أيضا مدى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التحديات القائمة.

وبالرغم من أن المصالح الاقتصادية لليابان في المنطقة ذات أولوية إلا أن الدور السياسي لها في المنطقة كان تاريخيًا محدودًا، وظلت هناك هوة شاسعة بين اعتماد اليابان الكبير على الموارد الأولية من منطقة الشرق الأوسط وبين حضورها السياسي والدبلوماسي بها[37]

وتحت شعار " شراكة متوازنة من أجل الاستقرار والرفاهية، بذلت اليابان جهودا من خلال عدة مبادرات دبلوماسية لتعزيز أسس العلاقات اليابانية-الشرق أوسطية[38].

وأثناء زيارته إلى المنطقة في جانفي 2015 أعلن الوزير الأول الياباني شينزو آبي عن تقديم مساعدات بقيمة 200 مليون لتغطية الخدمات الإنسانية للاجئين[39].

وأولت اليابان اهتماما بقضايا المنطقة وخاصة منها الصراع العربي-الإسرائيلي حيث دعت الجانبين إلى استئناف المفاوضات. وأكدت في العديد من المناسبات وخاصة أثناء زيارة الوزير الأول الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لطوكيو في ماي 2014 وزيارة آبي لإسرائيل في جانفي 2015 على أهمية المفاوضات[40].

كما دعمت اليابان الشعب الفلسطيني من خلال مبادرتها "حزام السلام والرفاهية" ومؤتمر التعاون بين دول آسيا الشرقية للتنمية الفلسطينية.

وبخصوص البرنامج النووي الإيراني، ومن خلال لقاءات القمة بين المسؤولين اليابانيين والإيرانيين حثت اليابان إيران لانتهاج مقاربة مرنة في المفاوضات[41].

كما أن اليابان تسعى لتحقيق مكاسب سياسية وممارسة دور سياسي ودبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تهتم بقضايا المنطقة، وتلعب دورًا في حلها وفق الرؤية اليابانية.

وصور **تارور آسوو** وزير الخارجية الياباني الأسبق العلاقات اليابانية – الشرق الأوسطية بمادة إجبارية على الصعيد الدبلوماسي، وأنها تشكل لب الدبلوماسية اليابانية[42] حيث تقيّم قوة الدبلوماسية اليابانية بصفة عامة.

واعتبر الباحث الياباني **مياتا أوسامو** رئيس مركز الدراسات الإسلامية المعاصرة في اليابان، أن الشرق الأوسط منطقة بالغة الأهمية لليابان حيث تغطي 90 % من احتياجاته[43]. وهذا المحدد الأساسي يدفع اليابان إلى بناء علاقات مميزة مع دول الشرق الأوسط لأن الأمر بالغ الحيوية بالنسبة للأمن القومي الياباني.

فبناء اليابان لعلاقات سياسية مستقرة مع دول الشرق الأوسط يُعد من أهم مرتكزات المحدد السياسي للعلاقات اليابانية– الشرق أوسطية، بمعنى إعطاء بعد سياسي لهذه العلاقات.

إن النهوض الياباني من خلال إعادة تعريف الدور الخارجي لليابان ومسؤوليتها في حفظ الأمن والسلم العالميين، وسعيها للانضمام إلى مجلس الأمن الدولي وتعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة وتحمل مسؤولية إدارة التحديات الأمنية في مختلف أنحاء العالم بما فيها الشرق الأوسط[44]، مهد للبحث عن دور عالمي جديد لهذا البلد يتناسب مع وزنه ومكانته الاقتصادية، فاليابان سعت منذ نهاية الحرب الباردة لتعزيز حضورها الدولي وعبرت عن ذلك العديد من التصريحات الرسمية، حيث أكد رئيس الوزراء الياباني **كويزومي** في خطاب له في الأمم المتحدة عام 2004 عن استعداد اليابان لتحمل تبعات دور عالمي مهم مطالبًا في نفس الوقت بحق بلاده في مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي[45].

فاليابان ضمن هذا المنظور اتجهت إلى تعزيز دورها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها الحيوية فيها[46].

واعتبرت ْالاستقرار السياسي والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط "مسألة مهمة جدًا لاستقرارها وبقية دول العالم"[47] ولهذا لعبت اليابان دورًا مهمًا من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي والإقليمي لدول المنطقة عن طريق استقرار اقتصادها.

فالرؤية اليابانية للأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط تكمن في العناصر التالية:

1- أن للمنطقة أهمية سياسية تقتضي إرساء علاقات سياسية مستقرة معها.

2- أن مكانة اليابان الدولية تستلزم توظيف هذه الأهمية.

3- أن قضايا المنطقة تعد بالنسبة لليابان مجالات لتكريس نفوذها ودورها السياسي.

4- حشد تأييد دول المنطقة لدعم اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

5- حل أزمات المنطقة بالطرق السلمية.

6- استخدام الحوار كقناة أساسية في العلاقات السياسية.

**4-المحدد الإقليمي**

شعرت اليابان مع التحولات العالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، بقدر كبير من القلق. فكوريا مازالت منقسمة ومتصارعة بين الشمال والجنوب، والشيوعية ما زالت قائمة في الصين الشعبية والأوضاع الأمنية استمرت في التوتر والاحتقان بسبب الصراعات على الحدود والموارد. فنهاية الحرب الباردة لم تغير شيئا من الأوضاع الإقليمية لليابان، وهذا كان مصدرًا كبيرًا لاستمرار مخاوفها من اندلاع الأزمات أو الحروب المهددة لمصالحها الحيوية في المنطقة[48].

فالصراع في شبه الجزيرة الكورية الذي يعد من أطول وأعقد الصراعات في آسيا، أصبحت له انعكاسات إقليمية ودولية، وتعد اليابان من بين الدول الأكثر إحساسًا بالتهديد النووي لكوريا الشمالية في ظل تطور قدراتها الصاروخية وامتلاكها السلاح النووي[49]، مما جعل حل الصراع مسألة بحاجة إلى توافق إقليمي ودولي.

ولهذا تعتبراليابان أن مستقبل شبه الجزيرة الكورية يهمها بالدرجة الأولى لعدة روابط جغرافية وتاريخية وأمنية، وأن الحفاظ على الاستقرار والأمن في شبه الجزيرة الكورية يُعد جزءًا مهمًا وأساسيًا لأمن واستقرار اليابان وكل منطقة آسيا. إلا أن وجود البرنامج النووي لكوريا الشمالية يثير الكثير من المخاوف والتوتر لدى اليابان، وتعتبره تهديدًا للأمن والاستقرار ليس على منطقة آسيا- الهادئ فقط وإنما أيضا على مستوى العالم بأسره.[50]

**5-محدد العلاقات اليابانية – الأمريكية**

أخذت منطقة الشرق الأوسط مكانة مميزة وحساسة في جدول أعمال العلاقات اليابانية- الأمريكية إلى درجة أن سياسة اليابان الشرق أوسطية تأثرت بشكل واضح بتطورات هذه العلاقات وانعكست على طبيعة علاقاتها مع دول المنطقة سواءً في فترات الانفراج أو الأزمات مع واشنطن.

إن العلاقات اليابانية-الأمريكية تعد العلاقات الثنائية الأكثر أهمية في العالم على أساس أن الولايات المتحدة كانت وستبقى مركز الدبلوماسية اليابانية، ومن دلائل عمق هذه العلاقات الأولوية الممنوحة في الدوائر السياسية اليابانية لوظيفة سفير اليابان في الولايات المتحدة. فاليابان تعمل كل جهودها للحفاظ على علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة[51].

إن الاقتران الغريب بين الولايات المتحدة واليابان يعد أول سابقة في التاريخ، ولم يحدث من قبل أن كانت إحدى هاتين الدولتين المحوريتين في النظام العالمي متداخلة في الشؤون الاقتصادية الداخلية للدول الأخرى بهذه الدرجة من التعقيد[52]، لدرجة أن اصطلاح الاعتماد المتبادل يبدو قاصرًا تمامًا للتعبير عن قوة وعمق العلاقات اليابانية- الأمريكية وإذا ما تعرضت إحدى الدولتين للسقوط فحتمًا ستجر معها الأخرى.

وأمام ضخامة المصالح اليابانية في الولايات المتحدة وعمق العلاقات اليابانية الأمريكية، ظهر لوبي ياباني قوي لخدمة المصالح اليابانية في واشنطن مع ارتفاع العجز التجاري الأمريكي وفرض عقوبات على اليابان، فالشركات اليابانية تنفق سنويًا **400** مليون دولار على هذا اللوبي داخل دوائر صنع القرار الأمريكية للحؤول دون سن قوانين تضر بالمصالح التجارية اليابانية[53].

فالتهديدات التي تواجهها اليابان من تنامي القوة العسكرية للصين وتهديدات كوريا الشمالية وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في جنوب شرق- آسيا عززت من أهمية المظلة النووية الأمريكية كضمان لأمن الياباني وانطلاقا من هذه الاعتبارات الإستراتيجية والأمنية والسياسية والاقتصادية[54].

إن من أهم عوامل قوة الهيمنة الأمريكية أن الكثير من الدول لديها مصالح في رؤية هذه الهيمنة تستمر وبشكل فعال، واليابان ليست بالوحيدة التي تفضل الهيمنة الأمريكية وذلك على خيار غير معروف Un Known Alternative[55].

فالنخبة اليابانية تدرك أهمية المكاسب المعتبرة التي تحققت بانتهاج التبعية للولايات المتحدة كقائدة للمعسكر الغربي. فإستراتيجية التبعية نشأت في ظروف تاريخية محددة ولكنها أصبحت بالنسبة لليابان خيارًا ثابتًا. وبحكم التبعية للولايات المتحدة فقدت اليابان القدرة على اتخاذ مبادرات وذلك تحت تأثير ثقافة " **قاي آتسو** " « GAIATSU » بمعنى الخضوع للضغوط الخارجية لتبرير انتهاج سياسات محددة حتى وإن كانت غير شعبية. فبصفة عامة نجد أن هذه التبعية الشديدة « OVERDEPENDENCE » لليابان في علاقاتها مع الولايات المتحدة قد حرمتها من إرساء دبلوماسية مبدعة[56].

فالتحالف الياباني-الأمريكي يعد أمرًا ضروريًا لحماية أمن اليابان ويستمر في لعب دور أساسي لضمان الأمن والاستقرار في منطقة آسيا-الهادئ، كما أن هذا التحالف يساهم في تسهيل التواجد الإيجابي للولايات المتحدة في المنطقة، فهو أيضا يعكس قيما مشتركة كاحترام الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويمثل أيضا قاعدة سياسية للتعاون الثنائي على أوسع نطاق[57].

فالعلاقات اليابانية-الشرق أوسطية تتأثر بطبيعة الوضع السياسي لليابان ما بعد الحرب العالمية II، حيث أن السياسة الخارجية اليابانية محكومة باعتبارات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية[58].

فالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لا تنحصر في ضمان وتأمين الإمدادات النفطية بل وأيضا المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري، ومنع قيام مشروعات بين دول المنطقة دون إسرائيل، كما تعمل الولايات المتحدة على إبعاد القوى الكبرى عن بناء أي نفوذ لها في المنطقة قد ينافسها[59]، ومن بينها اليابان التي تنتهج سياسة شرق أوسطية قلما تتجاوز الخطوط الحمراء التي تضعها واشنطن لها في المنطقة.

ومن أبرز مظاهر التبعية اليابانية للولايات المتحدة أن هذه الأخيرة لديها 53 ألف جندي على أراضي اليابان يتوزعون على 91 منشأة عسكرية، وتتحمل اليابان 60 % من نفقات هذه القوات التي تكلف سنويًا 7 مليار دولار[60].

فسياسة اليابان الشرق أوسطية ارتبطت بحرص اليابان على الابتعاد عن مناطق الاضطراب والصراعات وكذلك بخريطة التحالفات الدولية لليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فاليابان ظلت ومازالت مكونًا أساسيًا وهامًا من التحالف الغربي وطوال عقود الحرب الباردة وإحدى

الحلقات الأساسية للتحالف العسكري الغربي في منطقة شرق آسيا ومرتكزًا أساسيًا للإستراتيجية العسكرية والأمنية الغربية في آسيا بصفة عامة[61].

فالعلاقات اليابانية–الشرق أوسطية تتأثر بشكل كبير بالعامل الأمريكي كأحد المحددات الأساسية لها[62]، وعلى خلفية ما قاله الباحث الياباني **أتوشي توكيناي** أن العلاقات اليابانية– الأمريكية تعد العامل الأكثر أهمية في تحديد الأداء اليـــابـــاني الخـــارجي منذ نهاية الحرب العالمية II.[63]

**ثانيا: تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003**

مر الموقف الياباني من الحرب على العراق بمرحلتين أساسيتين وهما:

1–مرحلة ما قبل الحرب حيث أيدت اليابان وبررت كل المواقف الأمريكية المتشددة من العراق والساعية للحرب والتي اسميها بمرحلة الدعم الدبلوماسي الياباني.

2–مرحلة ما بعد الحرب حيث أعلنت اليابان تأييدها للحرب ضد العراق واحتلاله وقررت إرسال قوات لها لدعم التحالف الدولي وقدمت كافة المساعدات لتجاوز آثار الحرب.

**1/ تطورات الموقف الياباني قبل الحرب:**

إن الموقف الياباني من الاحتلال الأمريكي للعراق شكل نقلة نوعية للعلاقات اليابانية الشرق أوسطية، حيث قامت اليابان ولأول مرة في تاريخها بعد الحرب العالمية الثانية وفي تاريخ العلاقات اليابانية–الشرق أوسطية بإرسال قوات عسكرية إلى العراق بدعوى إعادة البناء والإعمار، كما استخدمت اليابان المساعدات الاقتصادية لدعم العملية السياسية في هذا البلد. فالحرب على العراق كشفت بوضوح عن مدى التطابق والانسجام بين السياستين اليابانية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وأبرزت مدى تأثير المحددات الاقتصادية والجيو بوليتيكية والإقليمية والدولية على العلاقات اليابانية–الشرق أوسطية وخاصة مع تفكك الطرف العربي في المعادلة الشرق أوسطية.

وذهبت معظم الأدبيات السياسية والعسكرية لإدارة بوش إلى التركيز على محاربة الإرهاب واستخدام القوة العسكرية في مواجهته وذلك ما شكل التوجهات الإستراتيجية التي تضمنتها وثيقة " الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي للولايات المتحدة " الصادرة عن البيت الأبيض في سبتمبر 2002[64]. فالحرب على العراق كانت لها أهداف عالمية بعيدة المدى تصبح معها منطقة

الشرق الأوسط نقطة ارتكاز إستراتيجية في مشروع الهيمنة الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة[65].

إن تحرك مجلس الأمن لاستصدار القرار 1441 في سبتمبر 2002 شكل خطوة مهمة في تطورات الأزمة العراقية وفسح المجال أمام عودة عمليات التفتيش للعراق. وتضمن القرار 14 بندًا وأشار إلى أن العراق ما زال في حالة عدم امتثال لالتزاماته، ومنحه مهلة للالتزام بها ونزع أسلحته محذرًا من عواقب وخيمة في حالة عدم الامتثال لهذا القرار[66].

ويُعد القرار 1441 الأخطر في تطورات الأزمة العراقية لتضمنه ما يلي:

1- إعطاء الحق لبعثة التفتيش للدخول إلى أي مكان بما فيها القصور الرئاسية.

2- إعطاء الحق لها لاستجواب أي شخص داخل وخارج العراق.

3- تحميل العراق مسؤولية حفظ أمن أفراد البعثة وكامل مطالبها[67].

فالقرار تضمن بنودًا تشكل انتقاصًا واضحًا لسيادة العراق وانتهاكا لها.

ورحبت اليابان بالقرار 1441 واعتبرته مظهرًا من مظاهر وحدة وقوة المجتمع الدولي حول المسألة العراقية. وأشادت بجهود مجلس الأمن الدولي[68]. ودعت اليابان مجددًا وبشدة العراق إلى الأخذ بعين الأهمية والاعتبار هذا القرار وتنفيذه بسرعة والسماح لفرق التفتيش بالقيام بمهامها دون قيد أو شرط وأن اليابان ستعمل بكل جهود لإنجاح تطبيق هذا القرار[69].

واعتبرت اليابان أن امتلاك العراق الأسلحة الدمار الشامل أو تطويرها أو نشرها يعد مسألة في غاية الخطورة وتشكل تحديًا جسيمًا لكل المجتمع الدولي بما فيها اليابان ولهذا ركزت اليابان كامل جهودها الدبلوماسية على ضرورة التزام العراق بكل القرارات الدولية والقبول بعمليات التفتيش والتخلي الكامل عن هذه الأسلحة[70].

وفي إطار جهودها الدبلوماسية لحل الأزمة سلميًا وحث العراق على الالتزام بالقرار الدولي 1441 قامت اليابان بإرسال عدة مبعوثين خاصين لرئيس الوزراء الياباني **كويزومي** إلى عدة دول وهي إيران ومصر والسعودية والأردن وسوريا وتركيا وذلك ما بين 26 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2002 حيث سعت لتحقيق الأهداف التالية:

1- تعزيز وحدة المجتمع الدولي بما فيها دول الشرق الأوسط حول مسألة العراق.

2- البحث عن مقاربة لكيفية حل هذه الأزمة.

3- العمل على ضمان الاستقرار في المنطقة.

4- تبادل وجهات النظر حول القضايا الثنائية والإقليمية[71].

إن من أبرز تطورات الموقف الياباني من الأزمة العراقية عملية الربط بين مخاطر كوريا الشمالية بمخاطر العراق على الأمن والاستقرار في العالم. وقد أشار إلى هذا الربط وبوضوح كبير نائب وزير الخارجية الياباني **طوشيمو تسو موتقاي** في خطابه أمام مؤتمر ميونخ حول الأمن في 8 فيفري 2003 وذلك على الشكل الآتي:

1- أن النظام الأمني المعولم دخل مرحلة خطيرة وحساسة بسبب أزمات العراق وكوريا الشمالية.

2- أن الأزمتين تزداد خطورتهما مع الرغبة في امتلاك أسلحة الدمار الشامل[72].

واعتبر **موتقاي** أن العراق ما زال يشكل خطرًا على المجتمع الدولي وأن حل الأزمة يبقى بيد المجتمع الدولي وأن المشكلة تكمن في عدم تعاون العراق وعدم امتثاله لقرارات مجلس الأمن الدولي.

إن ربط اليابان بين أزمتي العراق وكوريا يبين مدى تأثير المتغير الإقليمي على العلاقات اليابانية– الشرق أوسطية.

لقد ذهبت اليابان إلى أبعد الحدود في دعمها لسياسة الأمريكية ضد العراق والتي كانت منذ البداية تلوح باستخدام القوة وتعرقل عمليات التفتيش وتحبط كل المحاولات الدبلوماسية لحل الأزمة بالطرق السلمية. وبمقارنة بسيطة بالمواقف الدولية الأخرى نجد أن اليابان انتهجت سياسة دعم وتأييد لواشنطن بشكل غير مسبوق. فالصين على سبيل المثال سعت إلى تجنب الحرب على العراق وفضلت إعطاء المزيد من الوقت لعمليات التفتيش[73] ودعا وزير خارجية الصين **تانغ جياكسون** قادة العالم لبذل كافة الجهود لمنع الحرب على العراق مؤكدًا أهمية مواصلة فريق التفتيش مهامها لتوضيح المسائل العالقة.

وألمانيا لم تكن مقتنعة أن العراق يشكل فعلاً خطرًا فوريًا أو أنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل[74]، وأن احتلال العراق يقلل من خطر الإرهاب ويساعد على تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وحاولت جاهدة بتواجدها في مجلس الأمن إيجاد حل سلمي للأزمة بعيدًا عن الحرب والقوة[75].

وكانت فرنسا من أكبر القوى الكبرى اختلافًا مع الولايات المتحدة حول أسلوب إدارة النزاع ورفضها للهيمنة الأمريكية[76]. في حين أن روسيا رفضت وبقوة أن يخرج القرار الدولي من بين يديها بعدما ظلت شريكة في اتخاذ القرار الدولي مع الولايات المتحدة، وطالبت أن يكون النظام الدولي متعدد الأقطاب[77]. فالأزمة بتطوراتها أدت إلى حدوث انقسامات أوروبية-أوربية وأوربية- أمريكية وأمام سعي الولايات المتحدة للهيمنة العالمية والسيطرة الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط[78].

إن إصرار فرنسا على عدم الانجرار وراء السياسة الأمريكية في حربها ضد العراق وتهديدها لاستخدام حق الفيتو في مواجهة مخططات الحرب، شكل انقلابًا على مستوى العلاقات الفرنسية- الأمريكية، ويأتي الموقف الفرنسي تجاه الأزمة امتدادًا للسياسة الفرنسية في الشرق الأوسط والقائمة على التوازن والاعتدال مقارنة بالسياسة الأمريكية[79].

وقد نجحت القوى الأوربية الرافضة للحرب على العراق في وضع العدوان الأمريكي خارج إطار الشرعية الدولية مما أعطى للاتحاد الأوربي وجهًا جديدًا لسياسته الخارجية المناوئة للتوجهات العسكرية، إلا بعد استنفاذ الأدوات السياسية[80].

وتسببت الحرب على العراق في انشقاق غير مسبوق داخل الاتحاد الأوربي بين الدول المؤيدة للولايات المتحدة كبريطانيا وإسبانيا أي مع خيار الحرب، والدول الرافضة للحرب كفرنسا وألمانيا[81].

وأخذت منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة في العلاقات الأمريكية-الأوربية وهيمنت على المحادثات بين الجانبين، وانتقدت الولايات المتحدة بشدة ألمانيا وفرنسا لرفضهما خيار الحرب ضد العراق[82].

كما اعتبرت الهند من جانبها بإمكانية حل الأمم المتحدة للأزمة، وأن الحرب خيار سيء، وأن انفراد الولايات المتحدة بالأزمة يضعف الأمم المتحدة. فيما دعت الصين إلى إعطاء المزيد من الوقت للتفتيش وعدم استعمال القوة العسكرية، وأن مجلس الأمن يعد الإطار الأمثل لحل الأزمة. في حين تمسكت روسيا بحقها في استخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار دولي يفسح المجال أمام استخدام القوة ضد العراق[83].

وبعد عرض كل من **هانس بليكس** رئيس لجنة يونيموفيك UMOVIC**ومحمد البرادعي** مدير وكالة الدولية للطاقة النووية تقريرهما حول مهمات التفتيش في العراق في 27 جانفي 2003

حيث أنهما العراق بعدم التعاون الكافي مع الأمم المتحدة، وإخفائه لبعض الحقائق المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، سارعت اليابان مجددًا إلى التأكيد على أن هذه التقارير تشير بوضوح لعدم تعاون العراق بالشكل المطلوب ودعته للتوقف عن عرقلة التفتيش والعمل على حل المسائل العالقة والامتثال لكافة القرارات الدولية والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل كشرط لحل سلمي للأزمة[84].

فاليابان ظلت دومًا تحمل العراق كامل المسؤولية في تعثر الحل السلمي للأزمة بسبب عدم امتثاله للقرارات الدولية وعدم تعاونه مع فرق التفتيش، وغض الطرف عن الجهود الأمريكية لإفشال الخيار السلمي لحل الأزمة.

وأمام فشل الولايات المتحدة في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لشن الحرب على العراق، سارع وزير خارجيتها **كولين بول** إلى إلقاء خطاب أمام جلسة تاريخية لمجلس الأمن الدولي في 5 فبراير 2003 وجه فيه العديد من التهم الخطيرة للعراق، وقال ما يلي:

1- أن العراق مصمم على امتلاك القنبلة النووية.

2- أن العراق يخفي عناصر أساسية في برنامجه المحظور لإنتاج أسلحة كيماوية.

3- أنه يعتمد أسلوب الخداع مع المفتشين.

4- أن العراق لديه علاقات مع منظمات إرهابية.

5- أن الولايات المتحدة لن تسمح بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وأن العراق اختار عدم التعاون وعليه دفع الثمن[85].

وفي تطور آخر الأكثر دعمًا للموقف الأمريكي، رحبت اليابان بخطاب **كولين باول** أمام مجلس الأمن الدولي وتقديمه معلومات حول عدم تعاون العراق وإخفائه لبرنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل وعدم الاستعداد للتخلي عنها[86].

واعتبرت اليابان أن معلومات **باول** تشكل دعمًا لتقريري **بليكس والبرادعي** الذين أشارا لعدم تعاون العراق، وأن معلومات **باول** تظهر مدى عدم تعاون العراق وعرقلته لعمليات التفتيش ويسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وأن اليابان باتت مقتنعة بالشكوك التي تحوم حول أسلحة الدمار الشامل للعراق وأن فرق التفتيش لن تحقق نتائج طالما لم يغير العراق سلوكه غير متعاون

وجددت دعوتها للعراق للامتثال للقرارات الدولية والاستجابة للفرصة الأخيرة للقرار 1441 وحل المشكلات العالقة والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل[87].

وشددت تصريحات اليابان على ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من النظام العراقي حتى لو استلزم الأمر استخدام القوة لتحقيق ذلك، وأصدر الوزير الأول الياباني **كوازومي** بتاريخ 17 مارس 2003 بيانًا حدد فيه موقف اليابان بوضوح على النحو التالي:

1- ضرورة وحدة المجتمع الدولي لمواجهة الأنظمة الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والعمل على نزعها بكل الوسائل الممكنة ولو باستخدام القوة.

2- أن مواقف القوى الكبرى المعارضة للولايات المتحدة تضعف الإجماع الدولي عبر مجلس الأمن الدولي لنزع أسلحة العراق بالقوة.

3- أن من الأهمية الحفاظ على التحالف الاستراتيجي الدائم والثابت بين الولايات المتحدة واليابان والذي يعد القاعدة للعلاقات بين الجانبين والضامن للمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين على الساحة الدولية[88].

وقبل إعلان الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب على العراق، بذلت اليابان مساع كبيرة لإقناع روسيا وألمانيا وفرنسا وهم أعضاء في مجلس الأمن للموافقة على إصدار قرار دولي يتضمن مطالبة العراق بالإذعان الكامل وغير المشروط لمطالب المجتمع الدولي لنزع أسلحة الدمار الشامل، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك[89].

وفي محاولة دبلوماسية أخيرة قبل اندلاع الحرب ولإظهار فشل الحل الدبلوماسي و"تعنت" العراق وبالتالي تبرير قرار الحرب، أرسلت اليابان نائب وزير خارجيتها **تشوميتو موتبجي** إلى العراق قصد إقناع القيادة العراقية بالتوصل إلى إتفاق شامل لنزع أسلحة الدمار الشامل. لكن الجهود اليابانية باءت بالفشل وحملت العراق المسؤولية الكاملة لعدم التعاون الجدي مع المجتمع الدولي مما أغلق الباب أمام فرص التوصل إلى حل سلمي للأزمة[90].

يتبين لنا من خلال رصد تطورات الموقف الياباني من الأزمة العراقية قبل اندلاع الحرب، أن اليابان استخدمت الأدوات الدبلوماسية والسياسية لدعم المواقف الأمريكية وممارسة الضغط على العراق للامتثال للقرارات الدولية، ومع اندلاع الحرب تخلت اليابان عن الحلول الدبلوماسية وأيدت استخدام القوة ضد العراق.

**2/ تطورات الموقف الياباني بعد اندلاع الحرب على العراق:**

مع اندلاع العدوان الأمريكي على العراق في 20 مارس 2003 أعلن الوزير الأول الياباني **كويزومي** مساندة بلاده لحليفتها الولايات المتحدة في استخدام القوة ضد العراق، ودعا إلى إنهاء العملية العسكرية بمجرد القضاء على خطر العراق على المجتمع الدولي[91]. وبرر **كويزومي** قراره بدعم الحرب على العراق بما يلي:

1- أن أسلحة الدمار الشامل تشكل خطورة بالغة على الأمن والاستقرار في العالم وهي من المسائل المطروحة في المنطقة باليابان، ولابد على المجتمع الدولي من التصدي لها.

2- أن اليابان بذلت جهودًا معتبرة من أجل حل الأزمة العراقية سلميًا.

3- أن العراق وطوال 11 سنة اخترق القرارات 17 الدولية ولم يستغل الفرص المتاحة له ورفض الامتثال لجهود المجتمع الدولي.

ودعا **كويزومي** المجتمع الدولي لدعم إعادة إعمار العراق وأن اليابان ستساهم في هذه العملية تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

وبعد أسبوع من العدوان الأمريكي على العراق جددت اليابان دعمها الكامل للحرب باعتبارها عضوا في المجتمع الدولي وتتحمل كامل مسؤولياتها، وحملت العراق كامل المسؤولية في اندلاع هذه الحرب[92].

إن من الأهمية في دراستنا وبحثنا للعلاقات اليابانية–الشرق أوسطية وإبراز مضمونها تحديد الموقف الياباني من الحرب الأمريكية على العراق والوقوف على المتغيرات المحددة لهذا الموقف والتي تتحكم أيضا في التفاعلات العلاقات اليابانية –الشرق أوسطية.

لقد وقفت العديد من المتغيرات وراء الدعم الكامل لليابان وغير المشروط للحرب على العراق وهي:

- أن اليابان تعد حليفا للولايات المتحدة التي تضمن لها أمنها.
- رغبة اليابان في معاملة كوريا الشمالية بنفس معاملة العراق في تكرار الضغط والعقوبات عليها وحتى استخدام القوة.
- رغبة اليابان في التخلص من أسلحة الدمار الشامل لكوريا الشمالية التي تحظى بدعم الصين.
- المصالح الحيوية لليابان في منطقة الشرق الأوسط.

إن التجربة المريرة لليابان في حرب الخليج الثانية ونتائجها السلبية على صورة اليابان ودورها، كانت حاضرة وبقوة لدى دوائر صنع القرار اليابانية وخاصة الانتقادات التي طالت اليابان لعدم إرسالها قوات إلى الخليج والاكتفاء بالدعم المالي[93]. فهذه التجربة أثرت بشكل معتبر على اليابان، ولعبت دورًا محفزًا لدى دوائر صنع القرار اليابانية لاستخدام الأداة العسكرية كأحد الأدوات في العلاقات اليابانية– الشرق أوسطية[94].

فاليابان شعرت بالإهانة من تجاهل وسخرية المجتمع الدولي من مساهمتها في حرب الخليج الثانية حيث قدمت مساعدات مالية كبيرة تجاوزت التريليون ين مما أحدث لها صدمة كبرى[95] ولهذا كانت ردة فعل اليابان سريعة بعد هجمات 9/11 فشاركت في الحرب على العراق.

**الجدول 3–2**: **تطورات تشريعات الأمن القومي الياباني**

| | | |
|---|---|---|
| 2001 | **سبتمبر** | الهجمات الإرهابية 2001/9/11 على الولايات المتحدة الأمريكية |
| | **أكتوبر** | الحرب على أفغانستان وتأسيس قانون التدابير الخاصة لمكافحة الإرهاب. |
| | **نوفمبر** | إرسال سفن الإمدادات والفرقاطات التابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية إلى المحيط الهندي |
| 2003 | **مارس** | الحرب على العراق |
| | **يونيو** | تأسيس قانون لتأمين واستقلالية الوطن |
| | **يوليو** | تأسيس قانون التدابير الخاصة للمساعدة في إعادة إعمار العراق |
| 2004 | **يناير** | إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق |

**المصدر**: ربع القرن من التطورات في تشريعات الأمن القومي الياباني.
www.mippon.com. 29/7/2015.

وقد برز تأثير العامل الإقليمي لليابان على سياستها تجاه الأزمة العراقية بشكل واضح، حيث ساندت الولايات المتحدة بقوة قصد كسب تأييدها ضد كوريا الشمالية. وطوال تطورات الأزمة

العراقية، قامت اليابان بربط موقفها من الأزمة بالتهديدات التي تواجهها بشكل مباشر من كوريا الشمالية.

فقد لعبت الأزمة في شبه الجزيرة الكورية دورًا كبيرًا في التأثير على الموقف الياباني من الحرب على العراق، فبرنامج كوريا الشمالية لامتلاك الأسلحة النووية كان الدافع القوي لدوائر صنع القرار اليابانية لدعم الحرب الأمريكية على العراق[96].

وانتهجت اليابان دبلوماسية نشطة بخصوص المسألة الكورية الشمالية وتطوراتها لتأثيرها المباشر على رفاهية اليابان وشعبها، وأعطت لها كل الأولوية[97].

فاليابان كانت تسعى من دعمها للحرب الأمريكية على العراق إرسال رسالة قوية إلى كوريا الشمالية لوقف برنامجها النووي والصاروخي والخضوع للمفاوضات والقرارات الدولية وإلا واجهت نفس المصير الذي واجهه العراق بسبب عدم انصياعه للقرارات الدولية.

واندلعت أزمة كوريا الشمالية تزامنًا مع الأزمة العراقية في منتصف أكتوبر 2002 حيث أعلنت الولايات المتحدة أن كوريا الشمالية لديها برنامجًا نوويًا وقامت في 14 نوفمبر 2002 بتجميد الاتفاقية الموقعة بين البلد عام 1994، من جانب واحد[98]، لكن كوريا الشمالية نفت أن يكون لديها برنامجًا نوويًا، وذهبت إلى حد الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي وزادت من تصعيدها العسكري مما جعل الولايات المتحدة تغير لهجتها ورضخت للتهدئة مع الموقف في كوريا الشمالية وحل المشكلة في إطار محادثات متعددة الأطراف. وبررت كوريا الشمالية تصعيد مواقفها بسبب التوجهات العدوانية لإدارة بوش التي جعلتها إحدى دول محور الشر وأضحى امتلاكها للسلاح النووي الورقة الأكثر فعالية للحفاظ على نظامها وإدارة صراعها مع الولايات المتحدة[99].

ومن العوامل المؤثرة على قرار اليابان المشاركة في الحرب على العراق،غياب موقف موحد للدول العربية وانقسامها بين الصمت والتأييد مما حرر اليابان من ضغوطات ومطالب كتلك التي تعرضت لها عام 1973، وأثرت كثيرا على علاقاتها الشرق أوسطية.

فعلى الرغم من تأكيد قمة عمان في شهر مارس 2002 على استقلال العراق وسيادته وسلامة ووحدة أراضيه وأمنه الإقليمي وعدم التدخل في شؤونه ووضع حد لجميع الإجراءات المهددة

لأمنه خارج الشرعية الدولية، إلا أن الدول العربية انتهجت سياسة التكيف مع الضغوط الأمريكية وبحسب مصالحها وذلك على النحو التالي:

1- الكويت قدمت معونة ضخمة للحملة العسكرية الأمريكية، فوضعت المجال الجوي والمياه الإقليمية ونصف مساحتها تحت سيطرة القوات الأمريكية.

2- السعودية وافقت على استخدام قواعدها الجوية الضخمة لضرب العراق.

3- قطر سلمت قاعدة العديد للولايات المتحدة وهي من أكبر القواعد الجوية في المنطقة.

4- البحرين وعمان استضافت قوات أمريكية وبريطانية.

5- مصر حرصت على ضمان مصالحها مع الولايات المتحدة[100].

إن حرب العراق عام 2003 شكلت نقطة تحول في تاريخ العلاقات اليابانية- الشرق أوسطية حيث قدمت اليابان كل الدعم الدبلوماسي والعسكري للولايات المتحدة لغزو العراق رغم عدم وجود قرار دولي يسمح باستخدام القوة ضد العراق[101]. كما كانت الحرب على العراق فرصة مهمة لليابان لتنفيذ تصور نخبتها حول الهوية الجديدة لليابان كقوة عسكرية وشريك أساسي للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[102].

وما أن تم الإعلان عن سقوط النظام العراقي في 9 أبريل 2003 حتى سارعت اليابان إلى الإعلان عن تخصيص 100مليون دولار كمساعدة فورية للتخفيف من معاناة الشعب العراقي، وهذا كوجه آخر من المساندة للولايات المتحدة الأمريكية[103].

وأعلنت اليابان عن ثلاثة خطوات أساسية تجاه العراق تحت الإحتلال الأمريكي وهي:

1- تشكيل غرفة عمليات طوارئ لمتابعة تطورات الموقف في العراق وترأسها النائب الأول لوزيرة الخارجية **تشوميتو موتيجي**.

2- تعيين مبعوث خاص لليابان لشؤون العراق.

3- تقديم المساعدات للعراق والتي أخذت ثلاثة أشكال وهي مساعدات إنسانية للاجئين العراقيين ومساعدة الدول المجاورة والمتضررة من الحرب والمساعدة لإعمار العراق وبلغت في مجملها 112 مليون دولار[104].

وأعلنت اليابان عن تقديم مساعدات إضافية للعراق بقيمة 50 مليون دولار بالإضافة إلى 22 مليون دولار كمساعدات إنسانية، وأنها ستحدد المجالات التي من شأنها تحسين معيشة العراقيين وذلك بالتنسيق مع الدول العربية[105].

أما التطور الكبير للعلاقات اليابانية – الأمريكية فقدى حدث بعد هجمات 9/11 عزز من انسجام المواقف اليابانية مع توجهات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وحظيت الولايات المتحدة بدعم سياسي ودبلوماسي وعسكري من اليابان بخصوص العراق.

فالعلاقات اليابانية-الأمريكية والتي تعد محور الدبلوماسية اليابانية شهدت تطورات مميزة مع كثافة الاتصالات بين وزراء خارجية البلدين لتبادل وجهات النظر حول كافة القضايا الدولية، فكانت زيارة الرئيس بوش إلى اليابان في فبراير 2002 وزيارة الوزير الأول الياباني **كويزومي** للولايات المتحدة في سبتمبر 2002 ما أدى "إلى إرساء علاقات ثقة وتعاون وثيق لحل القضايا الدولية" وخاصة منها العراق وكوريا الشمالية[106].

وإلى جانب دعمها للحرب وتقديم المساعدات العاجلة، حدث تطورًا نوعيًا للموقف الياباني من الحرب الأمريكية على العراق، حيث جرت في طوكيو مشاورات بخصوص إرسال اليابان لقوات الدفاع الذاتي للمساعدة في إعادة إعمار العراق ما بعد الحرب، واشترطت اليابان صدور قرار دولي يطلب منها هذه المهمة على ضوء حساسية الموقف بالنسبة للدستور الياباني[107]. وصرح الوزير الأول الياباني **كويزومي** أنه سيتم التفكير فيما سيتم فعله في ظل القانون الحالي بدلاً من الانشغال بما لا يمكن عمله إلا بسن قانون جديد[108].

وذهبت من جهتها وزارة الخارجية اليابانية إلى التركيز على أهمية دور الأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق بعد الحرب وأهمية صدور قرار دولي جديد يحدد هذا الدور[109].

وكعادة اليابانيين في مثل هذه المواقف جرت مناقشات حادة ومواجهات ساخنة بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة في البرلمان الياباني، وأثيرت الكثير من مخاطر إرسال قوات عسكرية يابانية إلى منطقة حرب خطيرة وهو ما يناقض الدستور[110].

ومع سعي الحكومة اليابانية للتصديق على إطار قانوني يسمح بإرسال قوات يابانية إلى العراق، اعترضت أحزاب المعارضة وبشدة على ذلك وعرقلت مرور مشروع القانون مما أخر التصديق عليه[111].

وكانت اليابان في يونيو 2003 قد صادقت على ثلاثة قوانين بهدف تحديد الهيكل العسكري والأسس السياسية التي تسمح لقوات الدفاع الذاتي اليابانية ودورها في حماية أمن اليابان وخاصة مع تزايد حدة أزمة كوريا الشمالية. وقد وافق على هذه القوانين الائتلاف الحاكم ورفضها الحزبان الاشتراكي والشيوعي[112].

وفي شهر يوليو 2003 قدمت الحكومة اليابانية مشروع قانون إلى البرلمان يسمح بإرسال ألف فرد من عناصر قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق، وأبدت المعارضة رفضها بشدة لهذا القانون، وتوصل الجانبان الحكومة والمعارضة إلى موقف وسط حيث تعهدت الحكومة نزولاً عند مطالب المعارضة أن تكون مهمة هذه القوات حفظ السلام ومساعدات الولايات المتحدة على تدمير ما يتم العثور عليه من أسلحة الدمار الشامل[113].

والتزامًا منها بهذا التعهد، قامت الحكومة اليابانية بإرسال لجنة تقصي الحقائق في سبتمبر 2003 لمعاينة الأوضاع في العراق، واختيار الأماكن التي سيتم فيها نشر القوات اليابانية وتقديم تقرير مفصل للبرلمان بخصوص ذلك[114].

وفي خطوة تعد سابقة في تاريخ اليابان والعلاقات اليابانية- الشرق أوسطية، وافق مجلس النواب الياباني في 31 جويلية 2003 على إرسال قوات عسكرية يابانية إلى العراق رغم محاولة نواب المعارضة تأخير الموافقة، إلا أن إصرار الأغلبية التي يتمتع بها الائتلاف الحاكم رجح كفة تمرير القانون، وحددت خطة وزارة الدفاع اليابانية إرسال 1000 جندي ياباني إلى مدينة السماوة العراقية[115] في إطار عملية إعادة إعمار العراق.

وحدد القانون الذي صادق عليه البرلمان الياباني بشكل واضح المهام المنوطة بالقوات اليابانية في العراق حيث أكد أنها تقوم بإعادة إعمار العراق وتقديم الخدمات في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة والابتعاد عن المناطق القتالية[116]. بمعنى أن القوات اليابانية لا تخوض عمليات قتالية.

فالرؤية للمخاطر الخارجية ولكيفية تحقيق المصالح اليابانية أصبحت محل خلاف لدى النخبة الأكثر واقعية حول رئيس الوزراء **كويزومي** التي سعت لإعادة عسكرية اليابان وبين النخبة الأخرى الرافضة لهذه السياسة، مما جعل **كويزومي** تحت الضغوط من عدة جهات كالبيروقراطية والأحزاب وأحزاب المعارضة والرأي العام لذلك انتهج سياسة التوافق واستخدام أزمة العراق كأداة لإظهار اليابان كقوة كبرى عادية[11] "Normal Great Power ".

وبررت النخبة اليابانية إرسال قوات يابانية للعراق يأتي ضمن سياستها لما بعد الحرب الباردة لتعزيز وتقوية مساهمتها الدولية والسماح لقوات الدفاع اليابانية بالمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية وإعادة الإعمار وأن هذه السياسة كانت استجابة لدعوات المجتمع الدولي المتكررة لليابان للقيام بمسؤولياتها الدولية والتي لقيت ترحيبًا دوليًا بها[118]، خاصة أن اليابان ظلت طوال الحرب الباردة ترفض إرسال قوات لها خارج حدودها بدعوى عدم شرعية هذه الخطوة بحسب المادة 9 من الدستور الياباني[119]. وتفصل بشكل واضح بين القضايا الأمنية والقضايا الاقتصادية. فاليابان مع مطلع القرن 21 تخلت عن هذه السياسة التقليدية استجابة لمطالب الأمم المتحدة وقراراتها وأن إرسال قوات لها إلى العراق يأتي في إطار أن أهم اعتبار ودافع سياسي وهو الحفاظ على التحالف الياباني–الأمريكي[120]. وكان فوكوشيرو نوكاجا مسؤول السياسة في الحزب الديمقراطي الليبرالي قد حدد مبررات إرسال اليابان لقوات لها إلى العراق في الآتي:

1- أن اليابان تعتمد على منطقة الشرق الأوسط لضمان 90 % من احتياجاتها النفطية.

2- أن التحالف الياباني–الأمريكي يضمن أمن الممرات البحرية من الشرق الأوسط إلى اليابان.

3- أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يضمن لليابان الإمدادات النفطية الثابتة.

ومن هنا تبين لنا تأثير المحددات الجيوبولينيكية والسياسية والأمنية[121] في تحديد موقف اليابان.

وقد أشاد الوزير الأول الياباني **كويزومي** في 2003/7/26 بالمصادقة على القانون الخاص بالإجراءات الخاصة حول المساعدات الإنسانية والإعمار في العراق والذي يعطي لليابان فرصة لتأكيد مساهمتها في عملية إعادة الإعمار، وأشار **كويزومي** أن استقرار العراق مسألة حيوية ليس لليابان وحدها وإنما للمجتمع الدولي ولاستقرار منطقة الشرق الأوسط معتبرًا أن تنفيذ القانون سيكون بكامل التحضير والحذر خاصة عند إرسال القوات اليابانية إلى العراق وأن اليابان ستستمر في التعاون مع الأمم المتحدة ودول أخرى[122]. وكان **كويزومي** في اجتماع مع الرئيس بوش في ماي 2003 قد تعهد بدور فعال وملموس لبلاده في العراق[123]، بمعنى إرسال اليابان لقوات لها إلى العراق.

فالقرار الياباني بإرسال قوات يابانية للعراق كان تحت الضغوط الأمريكية المكثفة، حيث نجحت إدارة بوش في إقناع اليابان للتخلص من قيودها الدستورية السلمية لتصبح دولة طبيعية وتمتلك

قوات قادرة على الانتشار في الخارج[124]، وهو ما افتقرت له اليابان وشكل نقطة ضعف لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فالضغوط الأمريكية المستمرة على اليابان للمشاركة في الحرب، دفعت اليابان إلى إرسال قوات لها إلى العراق، وظلت الإدارة الأمريكية تذكر اليابان بدورها السلبي في حرب تحرير الكويت وبقائها في موقع المتفرج[125]. ولهذا سارعت اليابان إلى إرسال قوات لها إلى العراق والتي تعد الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات اليابانية الشرق أوسطية، حيث أن هذه العلاقات ظلت خالية من عنصر الاستعمار الذي لم يعد قائمًا وأصبحت اليابان من بين الدول المحتلة للعراق، مما يجعلها سابقة تاريخية.

ومن أبرز مظاهر الضغوط الأمريكية المستمرة على اليابان، دعوة نائب وزير الخارجية الأمريكي **ريتشارد أرميتاج** اليابان لعدم تأجيل إرسال قواتها للعراق، وخلال لقائه للمبعوث الياباني في الشرق الأوسط **تاسواريما** في 2003/8/22 اعتبر **ارميتاج** أن دعم إعمار العراق ليس حفلة شاي لأن هناك مخاطر حقيقية في العمليات الجارية، كما حذر من أن التصريحات اليابانية بتأجيل إرسال القوات يعد زعزعة وحدة وتعاون المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب[126].

**الخاتمة:**

يتبين لنا من خلال بحث وتحليل الموقف الياباني من الحرب على العراق واحتلاله، وإبراز المتغيرات المتحكمة فيه وكذا تطوراته طوال فترة الأزمة سواء قبل وأثناء وبعد اندلاع الحرب أن هذه الحرب شكلت بأسبابها وتطوراتها ونتائجها محطة تاريخية بارزة في مسارات العلاقات اليابانية الشرق أوسطية حيث تركت آثارًا بعيدة المدى عليها وستستمر في رسم ملامح واتجاهات البعد السياسي لهذه العلاقات خلال العقود القادمة من القرن 20، ومن الأهمية هنا إبراز تأثيرات هذه الحرب على العلاقات السياسية اليابانية- الشرق الأوسطية وهي:

- أن اليابان أدركت المخاطر والتهديدات على مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط مع ازدياد معدلات عدم استقرارها وخاصة منذ هجمات 11-9-2001 مما استلزم منها انتهاج سياسة برغماتية محضة للحفاظ على هذه المصالح، مما جعل متغير المصالح اليابانية في الشرق الأوسط بمثابة المتغير المستقل في رسم تفاعلات وملامح هذه العلاقات، وحاولت اليابان حصر علاقاتها مع دول المنطقة بقدر ما تضمن به هذه المصالح.

❖ أن اليابان أدركت أيضا أن الدول العربية بصفة عامة والنفطية بصفة خاصة فقدت نفوذها ووزنها وتأثيرها على مستوى المنطقة مقارنة بتماسكها ووحدتها إبان حرب 1973 وممارستها لضغوط عليها، حيث لم تتمكن هذه الدول من وقف الحرب على العراق الذي يعد أحد الدول الفاعلة والمؤثرة في المنطقة بل إن معظم هذه الدول ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في احتلال العراق، وبالتالي لم تعد لدى هذه الدول مطالب من اليابان أو قادرة على ممارسة ضغوط عليها لاتخاذ مواقف تتماشى مع مصالحها فتراجع اهتمام اليابان بالموقف العربي وتحررت من كامل الضغوطات.

❖ أن اليابان اتضح لديها من خلال الحرب على الإرهاب، وانتهاج الولايات المتحدة لسياسات التدخل والقوة والاحتلال في منطقة الشرق الأوسط، أن هذه المنطقة أصبحت تحت القبضة الأمريكية، مما قلل من هامش المناورة أو انتهاج اليابان لسياسة مستقلة عن التوجهات الأمريكية، فانتهجت اليابان تحت تأثير ذلك سياسة الدعم الكامل للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب بداية إلى احتلال العراق نهاية، واستخدمت كل الأدوات لإبراز هذا الدعم بشكل صريح وعلني.

❖ أن اليابان بدعمها المطلق لخيار القوة ضد العراق واحتلاله كانت تريد كسب تأييد الولايات المتحدة ضد كوريا الشمالية ونزع أسلحتها النووية ووقف برنامجها الصاروخي، وأن دعم اليابان للحرب على العراق كان يهدف أيضا إلى ترويع كوريا الشمالية وجرها إلى مائدة المفاوضات. فالمتغير الإقليمي لعب هو الآخر دورًا كبيرًا في التأثير على مواقف اليابان من أزمات منطقة الشرق الأوسط خاصة مع ربط اليابان بين هذه الأزمات والأزمات القائمة في منطقة آسيا الشرقية. فالعلاقات اليابانية– الشرق أوسطية باتت تحت تأثير هذا المتغير الإقليمي.

❖ أن اليابان تحت تأثير التحولات الدولية وبروز التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط لمواردها الحيوية، سعت إلى تعزيز دورها السياسي والدبلوماسي في المنطقة لضمان مصالحها وخاصة مع الدول النفطية في المنطقة كدول مجلس التعاون الخليجي، كما أعطت اليابان في علاقاتها الشرق أوسطية أهمية كبيرة لعلاقاتها مع إسرائيل وتركيا وإيران باعتبارها دول فاعلة ومؤثرة في سياسات المنطقة.

❖ أن اليابان استخدمت ولأول مرة في تاريخها وتاريخ العلاقات مع منطقة الشرق الأوسط، الأداة العسكرية وأرسلت قواتها لها إلى العراق لدعم قوات الاحتلال، وقامت بمهمات عسكرية

كبيرة ولو أنها غير قتالية. فاستخدام اليابان للأداة العسكرية يعتبر تحولاً جذريًا في علاقاتها الشرق أوسطية وأن الأداة العسكرية باتت من ضمن الأدوات اليابانية- الشرق أوسطية.

❖ أن الحرب على العراق فسحت المجال أمام اليابان لاستخدام المساعدات الاقتصادية بشكل مكثف لأهداف سياسية وأمنية فكانت اليابان من أبرز القوى الدولية استخدامًا لهذه المساعدات التي تحولت إلى أحد الأدوات الأساسية لصياغة اليابان لعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط.

فبصفة عامة نجد أن الحرب على العراق تركت تأثيرًا واضحًا على طبيعة ومضمون العلاقات اليابانية- الشرق أوسطية مع مطلع القرن 20، ومن غير المستبعد أن تبقى هذه التأثيرات مستمرة خلال العقود القادمة في ظل التحولات الداخلية والإقليمية والدولية لليابان وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط مع ظهور مخططات معلنة للقوى الكبرى لإعادة تشكيلها حدود دولها مما يجعل المتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية الأكثر تحكمًا في العلاقات اليابانية- الشرق أوسطية حاضرًا ومستقبلاً.

**الهوامش والمراجع:**

1 منذر محمد: مبادئ في العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة، بيروت، مجد، 2002، ص: 19.

2 أحمد سعيد إبراهيم: ما بين الجغرافيا السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة، دمشق، دار الأوائل، 2006، ص ص: 5- 10.

3 محمد نصر مهذا: العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 2006، ص ص: 147- 150.

4 متولي محمد ومحمود أبو العلاء: جغرافية شبه جزيرة العرب، القاهرة، مكتبة الأنجلو-مصرية، 1988، ص ص: 20- 30.

5 الجميل سيار: المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات المستقبل. في: العرب وتحديات النظام العالمي (مجموعة محررين)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص: 223- 240.

6 Khathar Abou Diab : Nouveau paysage stratégique, Arabies, n° 345, janvier 2016, p-p : 16-18.

7 Barzilai Gad : The Gulf crisis and Its global aftermath. New York: Rout ledge 1993, p-p: 50- 100.

8 عبد الله السلطان: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان: دار وائل، 2002، ص ص: 30- 33.

9 Sebille Lopez Philippe : Géopolitiques du pétrole, Paris : Armand Colin, 2006, p-p : 48- 49.

10 علي ناصر ناصر: مضيق هرمز والصراع الأمريكي – الإيراني، بيروت: دار الفارابي، 2013، ص ص: 80-83.

11 نفس المرجع.

12 Mutin Georges : Géopolitique du Monde Arabe, Paris : Ellipses 2001, p-p : 5- 8.

13 غربنيغسكي أولينغ: سيناريو لحرب عالمية ثالثة، ترجمة: طه عبد الواحد، دمشق، منشورات علاء الدين، 2006، ص ص: 25- 30 .

14 Speech by former Prime Minister Ryutaro Hashimoto at the ceremony of the completion of the Suez Canal bridge. http://www.mofa.go.jp/region.09/10/2001.

15 Ibid.

16 يامن خالد يسوف: واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، دمشق: وزارة الثقافة 2010.

17 Eric Laurent : La face cachée du pétrole. Paris : Plon, 2006, p : 191.

18 خالد خالد محمد: المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، السنة 30، العدد 116، أبريل 1994، ص ص: 114- 122.

19 شادية سعودي كمال: التجارة الخارجية اليابانية، القاهرة: العربي، 2015، ص: 115.

20 دوريل- فير، أفلين: الاقتصاد الياباني، ترجمة: صباح ممدوح كعدان. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص ص: 83- 97 .

21 Ministry of foreign affairs. Japan-Arab relations. Opening down to a new Era. Tokyo : Ministry of foreign affairs, 2007, p-p: 20- 40.

22 Ibid.

23 صلاح، حسن محمد: العرب واليابان: في العرب وآسيا (ندوة بحثية). بغداد: بيت الحكمة، 2000، ص ص: 50- 90.

24 Diplomatic Blue Book 2006, Tokyo: Ministry of foreign affairs 2006 .

25 القعيد يوسف: مفاكهة الخلان في رحلة اليابان، القاهرة، دار الشروق، ص ص: 180- 182.

26 Yukiho Miyogi, Japan’s Middle East security policy theory and cases. London: Routledge, 2008, p-p: 1- 10.

27 Hiroshi Shimuzu : the Japanese trad contact with the Middle East. In: Karou Sugihara and J.A Allen (eds): Japan in the Contemporary Middle East. London: New York: Routledge, 1995, p-p : 27- 29.

28 Ministry of Foreign Affairs. Diplomatic Blue Book 2016. Tokyo: M.O.F.A. 2015

29 العيسوي أشرف سعد: أمن الخليج: تحديات ومخاطر جديدة السياسة الدولية، السنة 44، العدد 171، يناير 2008، ص ص: 70- 76.

30 التقرير الاستراتيجي العربي 2005- 2006. القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006، ص ص: 10- 50.

31 Czempiel Ernest –Otto : U.S – Japan Relations in a Post-cold-war context. Japan review of international Affairs, Vol n° 6, N° 3, fall 1992, p-p: 300- 321.

32 علي الدين هلال: تجدد الأهمية: في نقد أطروحة تراجع الشرق الأوسط، التحولات الاستراتيجية، ملحق السياسة الدولية، العدد 203 يناير 2016، ص ص: 11- 12.

33 Diplomatic Blue Book 2017, op. cit.

34 يامن خالد يسوف: واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 41- 42.

35 Ted Robert Gurr : Why men rebel. Princton: Princton University press, 1970, p-p: 200- 240.

36 Alan Dawty: Japan and the Middle East. Swings of change ? MERIA, 2000, p-p: 7- 10.

37 خير الدين غسان، محددات السياسة الخارجية اليابانية، عمان: دار الراية 2012، ص ص: 135- 138.

38 Ministry of Foreign Affairs. Diplomatic Blue Book 2015. Tokyo: M.O.F.A. 2014. P-p: 143-148

39 Ibid

40 Ibid

41 تاروو آسوو: رؤيتي لسياسة الشرق الأوسط، صدى اليابان: شتاء 2004، ص ص: 7-8.

42 أوسامو مياتا: سياسة اليابان تجاه إيران، .(19/10/12).http:// www.mippon.com

43 فرحات محمد فايز: الدول الصاعدة وتأثيراتها على النظام الدولي، السياسة الدولية، السنة 47، العدد 185، يوليو 2011، ص ص: 12- 19.

44 محمد عزت محمد علي: إعادة عسكرة اليابان www.kk Mag.go.sa وشريف علي محمد: اليابان وحكم المقعد الدائم في مجلس الأمنwww.haras.haraseei.com .

45 Edward Lincon : Japan’s new global role, op. cit, p-p: 5- 10.

46 الحريري جاسم يونس: تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون، السياسة الدولية، السنة 43، العدد 167، يناير 2007، ص ص: 182- 187.

47 الأمير، نيللي كمال: اليابان ودول الآسيان: العلاقات الاقتصادية وأبعادها الإستراتيجية. في: هدى ميتكيس (تحرير) العلاقات الآسيوية – الآسيوية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007، ص ص: 255- 280.

48 عابدين السيد صدقي: الأبعاد السياسية للصراع في شبه الجزيرة الكورية، السياسة الدولية، السنة 43، العدد 167، يناير 2007، ص ص: 102- 106.

49 هدهود، ناجي: علاقات اليابان بإطارها الإقليمي. في: هدى ميتكيس (تحرير)، العلاقات الآسيوية- الآسيوية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007، ص ص: 289- 305.

50 Diplomatic bluebook 2004, Tokyo : Ministry of foreign affairs, 2004. P-p: 2- 3.

51 روز كراشى ريتشارد: دور الدولة الافتراضية في الامتداد الخارجي. ترجمة: عدلي برسوم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص ص: 136- 137.

52 شوت، بات، السادة الجدد، ترجمة: أحمد كساب وطلعت حسن، القاهرة: مكتبة مديولي، 1995، ص ص: ط. ع.

53 Bouissou, Jean-Marie : Le Japon depuis 1945. Paris : Armand Colin, 1992, p-p : 10- 20.

54 Kevin Correy : Japan's foreign policy maturation. Newyork: Psychology Press 2000 p-p: 135 – 159.

55 Yoichi Funabashi : Introduction : Japan's international agenda for the 1990. In : Funabashi Yoichi (ed): Japan's International Agenda for the 1990's. New York, University Press, 1994, p-p: 6- 7.

56 U.S Japan security consultative committee completion of the review of the guidelines for U.S. Japan defense cooperation New York. http://www.mofa.go.jp/region / m-america/US/security.23/9/2007.

57 توفيق سعد حقي: علاقات العرب الدولية، في مطلع القرن 21، مرجع سبق ذكره، ص ص: 239- 340.

58 جمال السلطان: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص: 36- 46.

59 Satoshi Morimoto : The Alliance and Asian institutionalism, op. cit.

60 عبد الناصر وليد محمود: الحوار العربي- الياباني، قراءة في البعد السياسي،مرجع سبق ذكره.

61 عطا الله بو ملهب دعد: اليابان من الشروق إلى السطوع الجيو سياسية اليابانية المعاصرة، بيروت، مكتبة لبنان، 1994، ص ص: 10- 50.

62 نصرة، عبد الله البستكي: اليابان والخليج، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2004.

63 علوي مصطفى: الأزمة العراقية كمنعطف حاسم في عسكرة أزمات العلاقات الدولية، في: حسن نافعة ونادية مصطفى محمود (تحرير): العدوان على العراق، خريطة أزمة ... ومستقبل أمة، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

64 حسن نافعة: العدوان على العراق، مرجع سبق ذكره.

65 نفس المرجع، ص: 89.

66 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 لسنة 2002.www.aljazeera.net .

67 Statement by Yoriko Kawaguchi on the adoption of the U.N Security Council resolution in Iraq. www.mofa.go.jp. 9/11/2002.

68 Ibid.

69 Diplomatic Blue book 2003, Tokyo: MOFA 2003, p : 95.

70 Dispatch of special envoys of the prime minister concerning the Issue of Iraq. www.mofa.go.jp. 26/11/ 2002

71 Speech by Toshimitso Motegi : … At the Munich conference on security policy. www.mofa.go.jp. 8/2/2003.

72 Ibid.

73 انقسام واسع في مجلس الأمن.www. Alyoum.com 15/02/2003 .

74 فولكر بيرتش: ألمانيا والخليج، في: المصالح الدولية في منطقة الخليج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006. ص ص: 101- 102.

75 بونيفاس، باسكال: السياسة الفرنسية في الخليج: الفرص والتحديات والانعكاسات. في: المصالح الدولية في منطقة الخليج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.

76 عبد العظيم زينب: إدارة العلاقات الأوربية- الأمريكية بعد الحرب. في: حسن نافعة ونادية مصطفى محمود (تحرير): العدوان على العراق، خريطة أزمة .. ومستقبل أمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 285-302.

77 نفس المرجع.

78 الشوبكي عمر: المتغير الأوروبي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق. في: حسن نافعة ونادية مصطفى محمود (تحرير): العدوان على العراق، خريطة أزمة .. ومستقبل أمة، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

79 حمزاوي عمر: الاتحاد الأوربي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة، في: حسن نافعة ونادية مصطفى محمود (تحرير): العدوان على العراق، خريطة أزمة .. ومستقبل أمة، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

80 توبي دوبج: محاولة إعادة تشكيل الدولة العراقية. في: أيفو دالدر (وآخرون) هلال الأزمات الإستراتيجية حيال الشرق الأوسط. ترجمة: حسان البستاني، بيروت، 2006، ص ص: 151- 169.

81 دالدر ايفو (وآخرون): هلال الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7- 8.

82 محمد السيد سليم: آسيا والأزمة العراقية- الأنجلو أمريكية في: حسن نافعة ونادية مصطفى محمود (تحرير): العدوان على العراق، خريطة أزمة .. ومستقبل أمة، مرجع سبق ذكره ص ص: 114- 116.

83 أنطوني كرود سمان: الدروس المستفادة من الحرب على العراق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 27-29.

84 باول: إمهال العراق بضعة اشهر ليس خيارًا. الوسط، العدد 153، 6 فبراير 2003.

85 Statement by Yoriko Kuwaguchi ……, www.mofa.go.jp. 6/2/2003.

86 Ibid.

87 Japan-Iraq Foreign Ministers meeting (Summary). http: www.mofa.go.jp. 14/09/2002.

88 Special envoys of the Prime Minister on Iraq issue. www.mofa.gp.jp. 27/2/2003.

89 مسعود ضاهر: موقف اليابان من المسألة العراقية، شؤون الأوسط، العدد 111، صيف 2003، ص ص: 78-89.

90 هلال رضا محمد، الأمن الياباني بعد 11 سبتمبر مصادر التهديد وآليات المواجهة، السياسة الدولية، العدد 148، أبريل 2002.

91 نفس المرجع.

92 Statement by Prime Minister Juichiro Koizumi. www.mofa.go.jp. 20/3/2003.

93 Statement by Kiochi Haraguchi …, www.mofa.go.jp. 26/3/2003.

94 مسعود ضاهر: موقف اليابان من المسألة العراقية،مرجع سبق ذكره، ص ص: 78-89.

95 اليابان تواجه موقفا صعبًا .www.aljazeera.net. 22/8/2002.

96 جوجي هارانو: ربع القرن من التطورات في تشريعات الأمن القومي الياباني . www.nippon.com.29/7/2015.

97 مسعود ضاهر: موقف اليابان من المسألة العراقية، مرجع سبق ذكره، 78-89.

98 هلال، محمد رضا: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثالثة، السياسة الدولية، السنة 39، العدد 154، أكتوبر 2003، ص ص: 234- 242.

99 هارانو جوجي: ربع القرن من التطورات في تشريعات الأمن القومي الياباني، مرجع سبق ذكره.

100 الحكومة اليابانية تؤيد الحرب، مرجع سبق ذكره.

101 Diplomatic Blue Book 2003, op.cit, p : 5.

102 محمد السيد سليم: العدوان على العراق، آسيا والأزمة العراقية الأنجلو أمريكية. في: حسن نافعة ونادية مصطفى (تحرير): العدوان على العراق: خريطة أزمة ... ومستقبل أمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 117- 118.

103 فرحات محمد فايز: الأزمة النووية الكورية، مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمني، كراسات إستراتيجية، العدد 117، يناير 2007، ص: 7 .

104 جيف سيمونز: عراق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 227- 262.

105 Miyagi Yukiho : Japan’s Middle East security policy : rethinking roles and norms. Ortadogu Etutieri, Vol 3, N° 1, July 2011, p: 11.

106 Ibid.

107 مسعود ضاهر: موقف اليابان من المسألة العراقية مرجع سبق ذكره، ص ص: 78-89.

108 هلال محمد رضا: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص: 234- 242.

109 نفس المرجع، ص: 240.

110 Diplomatic Blue Book 2003, op.cit, p : 5.

111 هلال محمد رضا: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

112 نفس المرجع.

113 نفس المرجع.

114 نزيرة الأفندي، اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية، السياسة الدولية، السنة 40، العدد 155، يناير 2004، ص: 184.

115 اليابان تعدل دستورها من أجل نشر قواتها بالخارج.www.aljazeera.net. 28/7/2003 .

116 نزيرة الأفندي: اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

117 هلال، محمد رضا: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

118 نفس المرجع.

119 البرلمان الياباني يوافق على نشر قوات بالعراق.www.aljazeera.net/news (13/1/2004) .

120 نزيرة الأفندي: اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

121 Mujagi Yukiho : Foreign policy making under Koizumi Norms and Japan’s role in the 2003 Iraq war. Foreign Policy Analysis. Vol 5, N° 4, October 2009, p-p: 349- 366.

122 Watanabi Hirotoko : Foreign policy stale mote Japan echo, Vol 33, N° 1, February 2008, p: 26.

123 Ibid.

124 Ibid.

125 هلال، محمد رضا: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

126 أوسامو مياتا: اليابان والعالم الإسلامي حول التعاون والمشاركة في إعادة إعمار العراق، صدى اليابان، شتاء 2004، ص: 23.